

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

تراجع ظروف العمل في شهر يناير

النتائج الأساسية:

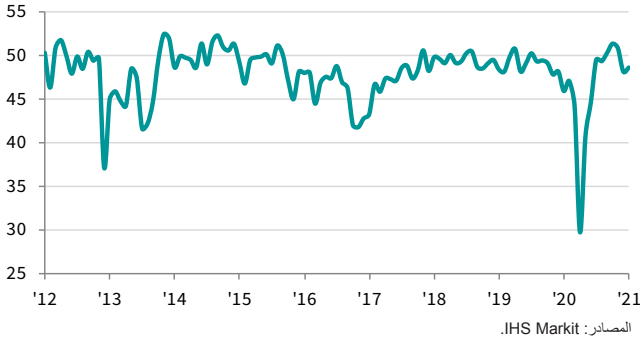
تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة بمعدلات أبطأ

تحسن توقعات النشاط التجاري إلى أعلى مستوى في ستة أشهر

أقل معدل لفقدان الوظائف في 15 شهراً

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 يناير 2021.

مؤشر PMI لمصر
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوبن، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"امتد الانكماش في الاقتصاد غير المنتج للنفط إلى الشهر الثاني على التوالي في شهر يناير، على الرغم من انخفاض معدل التراجع منذ شهر ديسمبر وكونه ضعيفاً، لا سيما بالمقارنة مع الانكماش الملحوظ الذي عانى منه خلال الإغلاق العالمي بسبب كوفيد-19.

وعلى صعيد الوظائف، استمرت مستويات التوظيف في الانخفاض ولكن بأدنى معدل لها في 15 شهراً خلال شهر يناير. وأدى ارتفاع أعداد القوى العاملة في بعض الشركات إلى زيادة السعة وإلى انخفاض متجدد في الأعمال المتراكمة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض أسعار مستلزمات الإنتاج تعرضت لضغوط بسبب ضعف العرض العالمي في العام الجديد، ما أدى إلى ارتفاع قوي في تكاليف المشتريات. ومع ذلك، فقد أدت جهود إبقاء أسعار السوق منخفضة إلى ارتفاع متوسط أسعار المبيعات بشكل هامشي فقد.

"تحسنت توقعات الشركات في شهر يناير لتعكس تطورات النمو خلال العام 2021 مع انتشار لقاحات كوفيد-19."

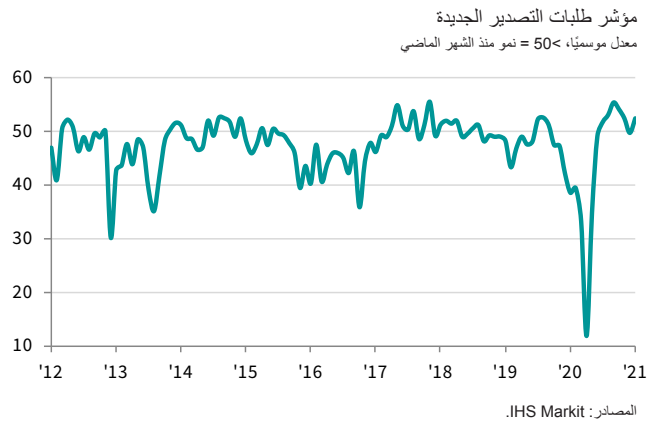
سجل اقتصاد القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط انخفاضاً للشهر الثاني على التوالي في ظروف العمل في بداية عام 2021، مما يعكس استمرار انخفاض الإنتاج والأعمال التجارية الجديدة. ومع ذلك، تراجعت وتيرة التدهور منذ شهر ديسمبر وكانت متواضعة على الرغم من تجدد نقصان مخزون مستلزمات الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، كان انخفاض التوظيف هو الأضعف في 15 شهراً، حيث تحسنت توقعات النشاط الاقتصادي المستقبلي إلى أعلى مستوى منذ شهر يوليو 2020.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) التابع لمجموعة IHS Markit في مصر - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - زيادة طفيفة من 48.2 نقطة في شهر ديسمبر إلى 48.7 نقطة في شهر يناير، حيث ظل أدنى من المستوى المحايد (50.0 نقطة) للشهر الثاني على التوالي. وأشارت القراءة إلى تدهور معتدل في أداء الاقتصاد غير المنتج للنفط.

أشارت المكونات الفرعية الخمسة لمؤشر مديري المشتريات إلى انخفاض في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف ومخزون المشتريات خلال فترة الدراسة الأخيرة، فضلاً عن إطالة مواعيد تسليم الموردين. ومع ذلك ارتفعت مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف عن الشهر السابق.

وفقاً للشركات المشاركة في الدراسة، انخفض الإنتاج بسبب تراجع حجم الأعمال الجديدة وانخفاض إنفاق العملاء والاضطراب الناجم عن جائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19). ومع ذلك، فقد تم التخفيف من حدة الانخفاض في المبيعات الإجمالية من خلال تجدد انتعاش الصادرات والتحسين في بعض الأسواق المحلية. وبناء عليه انخفض نشاط الشركات بوتيرة متواضعة فقط في شهر يناير.

تابع...



تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

كاترين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

علاوة على ذلك، تراجع معدل التوظيف في الشركات المصرية بشكل هامشي فقط، وأشارت البيانات الأخيرة إلى أضعف انخفاض في السلسلة الحالية لانخفاض أعداد الوظائف المستمرة لـ 15 شهراً. وجدير بالذكر أن بعض الشركات عملت على زيادة التوظيف لتوسيع طاقتها الإنتاجية، مما ساعد على تقليل الأعمال المتركمة لأول مرة منذ شهر أبريل 2020، ومع ذلك فقد قرر بعض أعضاء اللجنة ترك بعض الوظائف شاغرة.

في أماكن أخرى، انخفض حجم مستلزمات الإنتاج التي اشترتها الشركات غير المنتجة للنظف للشهر الثاني على التوالي في شهر يناير، وبوتيرة قوية. وكان معدل الانخفاض هو الأكثر حدة في أربع سنوات، باستثناء ما هو مسجل خلال ذروة وباء كوفيد-19، وأدى إلى انخفاض متجدد في مستويات المخزون.

زادت مواعيد تسليم الموردين بشكل طفيف في بداية العام، حيث واجه بعض الموردين صعوبة في توفير المواد الخام التي تعاني من نقص في المعروض. ومع تعطل توافر السلع بسبب الوباء، ارتفعت أسعار عدد من مستلزمات الإنتاج، بما في ذلك المعادن والقطن والدقيق وغيرها. وزادت تكاليف المشتريات بأسرع معدل في مدة ثلاثة أشهر، مما عوض عن الانخفاض الطفيف في نفقات الرواتب. وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار في بعض الشركات، إلا أن الارتفاع في متوسط الأسعار كان الأبطأ منذ شهر أغسطس 2020.

وأخيراً، تحسنت توقعات النشاط المستقبلي إلى أعلى مستوى لها في ستة أشهر خلال شهر يناير، مما يعكس الآمال في تحسن ظروف العمل خلال عام 2021 حيث يتم طرح لقاحات كوفيد-19 محلياً وفي جميع أنحاء العالم. وتوقع ما يقرب من 40% من الشركات زيادة الإنتاج في العام المقبل، مقارنة بـ 1% فقط توقعوا حدوث انخفاض.

نبذة عن IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com.
لقراءة سياسة الخصوصية، انقر [هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية
تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit و Purchasing Managers' Index™ و PMI™ إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم IHS Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.